<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">اسامة محمد جعفر</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.د.صباح مجيد سعيد</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="3">دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">تحسين عملية منح الائتمان المصرفي باستخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة ونظرية القيود ـ دراسة حالة في مصرف الرشيد الادارة العامة – قسم الائتمان المصرفي</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠٠٩</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة تقلص منح الائتمان المصرفي باستخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة ومدخل نظرية القيود وذلك للكشف عن مشكلات عملية منح الائتمان وتشخيصها ووضع الحلول المناسبة لها. اعتمد الباحث منهج دراسة الحالة كأسلوب في إعداد البحث ، اذ تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة من سجلات المصرف فضلاً عن استخدام أسلوب المعايشة الميدانية لغرض تسجيل الملاحظات والانطباعات عن الواقع الفعلي للحالة ، وكذلك اجراء المقابلات المباشرة مع المسوؤلين على عملية منح الائتمان في مصرف الرشيد بالآضافة الى البنك المركزي. استخدم الباحث مخطط العملية ومخطط باريتو ومخطط السبب والاثر لتحليل وتوثيق عملية منح الائتمان ، ثم استخدم الباحث مدخل نظرية القيود من اجل وضع حلول منهجية تؤدي بالنتيجة ـ اذا ما استخدمت من قبل المصرف ـ الى تذليل مشكلات منح الائتمان وتقلل من الفرص الضائعة التي يفقدها المصرف من تقليص عملية منح الائتمان المصرفي . أظهرت الدراسة أن التحفظ في عملية منح الائتمان يعود الى عدة أسباب وهي تعثر السداد والضمانات المقدمة و أدوات البنك المركزي. وأخيراً تقدم الباحث بتوصيات عملية منها ضرورة استخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة للكشف عن المشاكل التي تظهر في أي عملية مصرفية وضرورة الدمج بين تلك الادوات ونظرية القيود كإطار علمي يساعد متخذي القرار على دراسة الظاهرة المبحوثة بنوع من الشمولية واتخاذ القرارات المناسبة بموضوعيه أكبر .</td></tr>
</table>

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">ايمان شيحان عباس</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.د. علاء فرحان طالب</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠٠٩</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">سعت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ( دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة ) . من خلال اختيار عدد من المصارف التجارية الخاصة والرائدة في القطر ، حيث الأزمات المالية والأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وانهيار عدد من الشركات العالمية العملاقة بفعل العديد من الأسباب التي من بينها الغش والتضليل والأخطاء المحاسبية فضلاً عن تدني أخلاق المهنة وأخلاق إدارات الشركات والمصارف ، نتيجة لذلك فقد المجتمع ثقته بالأنظمة الإدارية والمحاسبية والرقابية مما أثر سلباً على قرارات الاستثمار في البورصات العالمية والأمريكية منها بصورة خاصة وقد انبثق عن هذه الفرضيات فرضيات فرعية عديدة تُظهر التباين والعلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة. إذ تم اختيار المؤسسات المصرفية ( بغداد ، الاستثمار ، الشرق الأوسط ) . ولغرض اختبار الفرضيات تم اعتماد استمارة الاستبانة ،إذ ضمت عينة الدراسة (٤٠) استبانة وجهت إلى مدراء المصارف والأقسام والمدراء في الإدارات العامة للمصارف ، تم كذلك الاعتماد على الأرصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية العمومية وحساب الإرباح والخسائر ( الحسابات الختامية ) للمصارف عينة الدراسة للمدة ( ١٩٩٨-٢٠٠٧ ) ، وقد تم استخدام جملة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات المتحصل عليها من المصارف عينة الدراسة بحسب برنامج (SPSS) لقياس واختبار العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة .</td></tr>
</table>

<table>
<tr><td colspan="5">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="4">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="4">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="4">بتول يونس صبيح</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="4">أ.م.د.عبد الصاحب نجم عبد</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="4"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="4">مدى إلتزام المصارف العراقية<br>بضوابط الإفصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمحلية<br>والقوانين ذات العلاقة<br><br>((دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية الخاصة))</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="4">٢٠٠٩</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="4">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="4">نظراً للأهمية التي تمتاز بها المعايير المحاسبية الدولية التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وخاصة متطلبات العرض والافصاح منها، اذ أصبحت تلك المعايير مرجعاً لاغنى عنها يسترشد بها المهنيون في معظم دول العالم ، مما ينبغي الالتزام بها بشكلها الحالي او بعد مراعاة تكييف تطبيقها بما يتلائم ومتطلبات البيئة المحلية، لذلك تناولت هذه الدراسة مدى التزام المصارف العراقية بالافصاح والعرض الكافي والملائم لمتطلبات الافصاح والعرض التي تقر بها معايير المحاسبة الدولية والمحلية وبما يتلائم وحاجات مستخدمي القوائم المالية .<br><br>يهدف البحث الى التعرف على متطلبات العرض والافصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمحلية، والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بنشاط المصارف، ومدى التزام المصارف العراقية بتلك المعايير والقوانين، مع بيان أهمية تقديم الافصاح المناسب والأكثر قدرة على توفير المعلومات الملائمة والموثوق بها، التي تخدم قرارات مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة في المصارف الخاصة لاسيما تلك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وفي ضوء ذلك فأن البحث يستند الى فرضية أساسية ترتبط بعدم التزام المصارف العراقية بجميع معايير الافصاح والعرض والمتطلبات القانونية عند إعداد القوائم المالية، كما تطرق البحث الى تطور النشاط المصرفي والتعرف على ماهية المصارف التجارية وخصائصها ووظائفها، كذلك الى مفهوم الافصاح وأنواعه وأهميته في القوائم المالية للمصارف،وايضا الى متطلبات الافصاح وفقا لمقررات لجنة بازل والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية وانعكاساتها في الافصاح عن المعلومات. هذا وقد استند البحث في جانب منه على تحليل القوائم المالية للمصارف عينة البحث</td></tr>
</table>

| | |
|---|---|
| | والمتداولة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية، ومقارنة تلك القوائم مع متطلبات العرض والافصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية والقوانين ذات العلاقة، |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| جامعة بغداد | | | | |
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | |
| أسم الباحث | جبار ياسر عبيد | | | |
| أسم المشرف | أ. م. د صلاح صاحب شاكر | | | |
| الأيميل | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | |
| عنوان البحث | دور كشف التدفق النقدي في تقليل مخاطر الإئتمان والسيولة في النشاط المصرفي _ بحث تطبيقي في مصرف الرشيد | | | |
| السنة | ٢٠٠٩ | | | |
| اللغة | العربية | | | |
| الخلاصة | تواجه المصارف انواعا مختلفة من المخاطر المصرفية التي تحد من اداء مهامها وتحقيق اهدافها ومنها المخاطر المالية التي يستند البحث الحالي الى نوعين منها وهي مخاطر الائتمان والسيولة وتنشا مخاطر الائتمان بسبب احتمالية التخلف عن الدفع او تاخير المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف عند استحقاقها او عدم السداد على وفق الشروط المتفق عليها في حين تنشا مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على تمويل احتياجاته المالية اي عدم قدرته على توفير نقد لتسديد التزاماته بالاجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة او عدم القدرة على توظيف الاموال بشكل مناسب وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن مقابل التدفقات النقدية الخارجة.<br><br>وتتجسد مشكلة البحث في ضعف اهتمام ادارات المصارف بإعداد كشف التدفق النقدي ودراسته وتحليله وتجاهل اهميته في الحد او تقليل مخاطر الائتمان والسيولة وتستند قرارات منح الائتمان الى دراسة قائمة الميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر للمقترض دون دراسة كشف التدفق النقدي وتحليله وتباين اعداد كشف التدفق النقدي من موظفي القسم المالي وادارة الائتمان في المصرف فضلا عن عدم تقديم كشف التدفق من لدن الشركات المقترضة عند تقديم طلب الحصول على القروض نتيجة ضعف الخبرة والمعرفة في إعداد كشف التدفق النقدي من العاملين في الشركات | | | |

| | |
|---|---|
| | **المقترضة.**<br><br>**واستند البحث الى فرضية مفادها ان اهتمام ادارات المصارف بإعداد كشف التدقيق النقدي ودراسته وتحليله يسهم في التبؤ بالعجز او الفائض النقدي مما يساعد على تقليل مخاطر السيولة وان اهتمام ادارات المصارف بدراسة كشف التدقيق النقدي المعد من المقترض (الشركات المقترضة) وتحليله يسهم في تقليل مخاطر الائتمان هذا وقد جاء البحث بتوصيات واستنتاجات.** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / مصارف** | | | |
| **أسم الباحث** | **حامد محسن جداح** | | | |
| **أسم المشرف** | **أ. د. كاظم أحمد حمادة البطاط** | | | |
| **الأيميل** | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | |
| **عنوان البحث** | **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية في مصر وإمكانية إقامتها في العراق بحث تطبيقي** | | | |
| **السنة** | **٢٠٠٩** | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | |
| **الخلاصة** | **تعد صناديق الاستثمار من الأدوات الاستثمارية الحديثة التي لها دور كبير في تنشيط أسواق الأوراق المالية في الدول التي أنشأت فيها وذلك من خلال ما توفره من فرصة للأشخاص الذين ليس لديهم موارد مالية كافية او ليس لديهم الخبرة او ليس لديهم الوقت الكافي للدخول الى سوق الأوراق المالية ، وكذلك من خلال ما تطرحه من وثائق الاستثمار في السوق . اذ كانت مشكلة هذا البحث هي ضعف إدراك إدارة المصارف وشركات الاستثمار المالي العراقية للدور الذي تؤديه صناديق الاستثمار في تنشيط سوق الأوراق المالية كما هو حاصل في مصر. وقد حاول هذا البحث إبراز أهمية صناديق الاستثمار ، والتي تعرف بأنها ( إحدى الأدوات الاستثمارية الحديثة التي تؤسسها المصارف وشركات الاستثمار المالي على صورة شركات مساهمة مستقلة مالياً وإدارياً عن الجهة المنشئة لها ، تعمل على جمع مدخرات الأفراد والمؤسسات المالية والشركات واستثمارها في الأوراق** | | | |

| | |
|---|---|
| | المالية |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| جامعة بغداد | | | | |
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | |
| أسم الباحث | صبا عبد الهادي | | | |
| أسم المشرف | أ. م. د. عبدالرضا شفيق البصري | | | |
| الأيميل | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | |
| عنوان البحث | مدى إمكانية تطبيق نظام CAMELS لتقييم الأداء<br>في المصارف العراقية الأهلية<br>دراسة حالة في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار | | | |
| السنة | ٢٠٠٩ | | | |
| اللغة | العربية | | | |
| الخلاصة | نتيجة لتزايد القلق إزاء استقرار القطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي على وجه الخصوص ، سعت منظمات دولية متخصصة عديدة إلى توافر قواعد استرشادية Benchmark يمكن الاهتداء بها في تقييم فاعلية أنظمة المراقبة المصرفية بعد الإدراك على نطاق واسع أن نقاط الضعف في الأنظمة المصرفية كانت إحدى المسببات الرئيسة للازمات المالية في بلدان عدة خلال العقد الأخير . ونتيجة للعولمة فالأزمات المصرفية التي تحدث في وقتنا هذا تؤثر بطريقة أو أخرى وبدرجات متفاوتة في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة أيضا ، ومع ان عملية تطبيق القواعد الاسترشادية والمبادئ الأساسية تبدأ بتقييم الالتزام ، فأن التقييم هو وسيلة لتحقيق غاية محددة وليس هدفاً نهائياً بحد ذاته . وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي محور اهتمام بحثنا هذا ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف المصرف في الربحية والسيولة والأمان أو السلامة المالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل كلفة ممكنة . ولان النظم التقليدية المعروفة في تقييم الأداء لها محدداتها المعروفة وهي قاصرة على إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة المصرف شاملة تغطي مجالات وعمليات المصرف كاملة وتعتمد على التحليل الكمي دون النوعي . من هذا الإدراك شخصت مشكلة البحث بأن النظم التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العراقية قاصرة وغير شاملة ولا تفي بمتطلبات نظم الرقابة الدولية الموحدة للمصارف المعاصرة ، فاستهدف البحث تطبيق نظام تقييم معاصر يتصف | | | | |

| | |
|---|---|
| | بالشمولية ويمكن تطبيقه بشكل موحد وهو نظام CAMEL ( ويشير كل حرف من حروفه الخمسة إلى عناصره وهي كفاية رأس المـــال Capital adequacy ، جودة الموجودات Asset quality ، الإدارة Management quality ، الايرادات Earnings ، السيولة Liquidity ) وهي مقاييس ملخصة للمعلومات الإشرافية لمؤشرات كمية ونوعية غرضها تقييم المصرف بطريقة شاملة وموحدة وسيساعد تطبيق هذا النظام على تحديد نقاط قوة وضعف المصرف المالية والتشغيلية والإدارية وما يتطلب من توجيه انتباه رقابي خاص لتدخل الإدارة المصرفية والسلطات الإشرافية لمعالجة ما يهدد السلامة المالية للمصرف ودرء المخاطر المتنوعة . |

| جامعة بغداد | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | |
| أسم الباحث | صباح حسن عبد | | | |
| أسم المشرف | د. قصي عبود فرج الجابري | | | |
| الأيميل | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | |
| عنوان البحث | الأزمة المصرفية في دول جنوب شرق أسيا خلال فترة تسعينات القرن الماضي ودورها في توجهات السياسة النقدية بحث تطبيقي | | | |
| السنة | ٢٠٠٩ | | | |
| اللغة | العربية | | | |
| الخلاصة | الهدف الرئيس لهذه الدراسة تحليل أسباب الأزمات المصرفية والتي غالباً ما تكون أسباباً اقتصادية ومالية مع التركيز على مجموعة مختارة من دول جنوب شرق أسيا والتي تعرضت إلى أزمة مصرفية عام ١٩٩٧ وهي البلدان المعنية بالأزمة (التي عانت من الأزمة) ، وكذلك توضيح الآثار النقدية للازمات المصرفية لهذه البلدان والمتغيرات التي تلعب دوراً كبيراً في تعميق هذه الآثار فضلاً عن استجابات السياسة النقدية لهذه الآثار.<br><br>قد استندت الدراسة إلى الفرضية الآتية : إنَّ اختلال هيكل النظام المصرفي لدول جنوب شرق أسيا والسمات المؤسسية المرتبطة به تلعب دوراً بالغاً في تعميق الآثار النقدية للازمة المصرفية. | | | |

| | |
|---|---|
| | من اجل تحليل الآثار النقدية للأزمات المصرفية ودورها في توجهات السياسة النقدية لدول جنوب شرق أسيا خلال فترة تسعينات القرن الماضي. |

| جامعة بغداد | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | |
| أسم الباحث | طيبة ماجد حميد | | | |
| أسم المشرف | أ.م.د. حمزة فائق وهيب | | | |
| الأيميل | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | |
| عنوان البحث | التوفيق بين الالتزام بالسرية المصرفية و الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال<br>بحث ميداني في عينة من المصارف العراقية | | | |
| السنة | ٢٠٠٩ | | | |
| اللغة | العربية | | | |
| الخلاصة | يتطلب التعامل مع بعض المهن و خصوصا المصرفية منها الحفاظ على السرية المهنية و الخصوصية الشخصية للعميل ، و ذلك لان العلاقة القائمة بين أطراف مثل هذه المعاملات تكون مبنية على الثقة المتبادلة بينهم ، لان إفشاء الأسرار و خاصة بالنسبة لتعاملات العميل التجارية يفسدها ، بل و ربما يقودها إلى الخسارة .<br>لهذا فان السرية المصرفية تقتضي بان لا يعلم أحد عن أسرار عملاء المصرف سوى الأشخاص الذين تحتم طبيعة عملهم ذلك ، بحيث تحاط كافة المعلومات المقدمة منهم بالكتمان ، و بموجب إطار قانوني ينظم ذلك .<br>و لما يحققه الالتزام بالمحافظة على أسرار العميل و كتمانها من آثار إيجابية تحقق مصلحة العميل من جانب و المصرف من جانب آخر ، إلا أن هذا الالتزام هو التزام نسبي و ليس مطلق ، إذ قد يصطدم ببعض الضرورات التي تبرر تحلل المصرف من التزامه بالحفاظ على السرية المصرفية لوجود اعتبارات تفوق في أهميتها مصلحة العميل نفسه ، و التي تتمثل بالاستثناءات الواردة على السرية في النصوص القانونية<br>و نظرا لأهمية السرية المصرفية في العمل المصرفي و تطبيقها بنوع من التشدد في معظم المصارف ، فان غاسلي الأموال بدأو باستغلال هذه الميزة لصالحهم ، حيث | | | | |

| | |
|---|---|
| | أصبحت المصارف قنوات يتم عبرها تمرير أموالهم غير المشروعة من خلال العمليات المصرفية المتنوعة ، و بالتالي تمويه المصدر الحقيقي لها من خلال القيام بعدد من التحويلات المالية من حساب إلى آخر ، و بالتالي خروج الأموال و كأنها أموال مشروعة و إدخالها و دمجها في الاقتصاد ، و عندها سيصعب تعقبها و كشفها .<br><br>لهذا نجد أن اغلب الدول قد قامت بسن قوانين خاصة لمكافحة هذه الظاهرة ، بالإضافة إلى تعديل قوانينها القديمة بما يتلاءم و إجراءات المكافحة ، لهذا نجد أن المصارف بدأت تعاني من صعوبة في التوفيق بين<br><br>التزاماتها المتعارضة في مجال السرية المصرفية التي تتطلب الحفاظ على أسرار العملاء و بين إجراءات المكافحة التي تتطلب الكشف عن الأسرار المصرفية .<br><br>لهذا جاء بحثنا لبيان مدى قدرة مصارفنا العراقية على أن توفق بين الالتزامين من خلال دراسة الواقع التشريعي و العملي في تلك المصارف و استطلاع آراء عينة العاملين في المصارف العراقية حول هذا الموضوع . |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| جامعة بغداد | | | | |
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | |
| أسم الباحث | فرح علي | | | |
| أسم المشرف | الدكتوره ثريـــا عبد الرحيم الخزرجـــي | | | |
| الأيميل | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | |
| عنوان البحث | ور السياســة النقدية في الحد من ظاهرة التضخـم في الاقتصاد العراقـــي<br>دراســة تحليليــة للمـــــدة<br>(١٩٧٠-٢٠٠٦) | | | |
| السنة | ٢٠٠٩ | | | |
| اللغة | العربية | | | |
| الخلاصة | تعتبر السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية العامة للدولة ، ولقراراتها وإجراءاتها أثر مهم في تقدم الاقتصاد الوطني بالدول أكثر ، بالإضافة إلى استخدامها لوقف ظاهرة التضخم. إذا لم يتم تطبيقها بحكمة للتأثير السلبي الضخم للتضخم على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تلعب إجراءات | | | |

| | |
|---|---|
| | السياسات النقدية في الوقت الحاضر دورًا حيويًا في التأثير على القطاعات الإنتاجية والمصرفية والمالية. لأهمية هذه القرارات النقدية. يأتي هذا الباحث ليبين دور السياسة النقدية في ضغط ظاهرة التضخم في العراق.<br>لقد بحثنا في الفصول الأربعة التي توضح المنهجية والدراسات السابقة في الفصل الأول.<br>ويوضح الفصل الثاني الجانب النظري للسياسة النقدية من خلال تناول السياسة ووسائل وأنواع الوسائل.<br>الفصل الثالث من البحث التجريبي: أهداف السياسة النقدية وأنواعها وأغراض السياسة النقدية في التعامل مع التقلبات والصدمات الاقتصادية في سوق الأسهم والسياسة النقدية ، وتخصصها في الدول النامية ، حيث أن العراق جزء من . كما يوضح الفصل علاقة العرض النقدي بالمعنى الضيق ومكونات السياسة النقدية من خلال عوامل (المدرسة الكنزية الكلاسيكية) للسياسة النقدية. |

| جامعة بغداد | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أسم الكلية / المعهد | المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | | | |
| القسم | قسم الدراسات المالية / مصارف | | | |
| أسم الباحث | محمد جيجان سلمان | | | |
| أسم المشرف | د.مظهر محمد صالح | | | |
| الأيميل | | | | |
| الدرجة العلمية | مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ |
| | √ ماجستير | | دكتوراه | |
| عنوان البحث | ادارة السيولة المصرفية باستخدام مقاييس احصائية دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين | | | |
| السنة | ٢٠٠٩ | | | |
| اللغة | العربية | | | |
| الخلاصة | يعد موضوع تحديد مركز سيولة المصرف الحالي والتنبؤ بما سيكون عليه هذا المركز في المستقبل احد الموضوعات التي توليها المصارف أهمية خاصة لكونه يعالج جانب السيولة من خلال تحديد ما يمتلكه المصرف من فائض أو ما يعانيه من عجز في هذه السيولة من جهة ويزيد من فرص تحقيق الربحية من جهة أخرى ، إذ أن تحديد الاحتياجات الحقيقية للسيولة في المصرف يحدد بالضرورة الكلف الفعلية للازمة للحصول عليها ، كما أن تحديد فائض السيولة على وجه الدقة يمكن المصرف من معرفة الحجم الحقيقي للموارد المالية المهيأة للاستخدام.<br><br>وعليه فقد استهدفت هذه الدراسة تحديد مركز السيولة في مصرف الرافدين خلال | | | | |

| | |
|---|---|
| | **المدة التي شملتها بالبحث والتحليل بغية التعرف على فائض السيولة غير المستخدم أو العجز الذي عاناه المصرف خلال تلك المدة والتنبؤ بما سيكون عليه هذا المركز في المستقبل ، مفترضةً أن وجود تدفقات نقدية وشبه نقدية داخلة للمصرف تعوض التدفقات الخارجة منه يمكنه من الاحتفاظ بسيولة كافية لتحقيق هدف الأمان وتوفير أقصى حد ممكن من التمويل منخفض التكاليف لتحقيق هدف الربحية إذا ما تمت إدارة هذه السيولة بكفاية.**<br><br>**وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام البيانات المتوفرة لدى مصرف الرافدين عن الأرصدة السائلة والفقرات المؤثرة فيها وقياس النمو في كل فقرة من هذه الفقرات وتحليله باستخدام المقاييس الإحصائية التي تلائم موضوع الدراسة وأهدافها.**<br><br>**وقد توصلت الدراسة من خلال المقارنة بين الإطار النظري الموضوع لها والجانب التطبيقي فيها إلى جملة من الاستنتاجات وعلى أساسها تم وضع التوصيات اللازمة للتعامل مع موضوع السيولة في مصرف الرافدين.** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **جامعة بغداد** | | | | | |
| **أسم الكلية / المعهد** | **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** | | | | |
| **القسم** | **قسم الدراسات المالية / مصارف** | | | | |
| **أسم الباحث** | **مروة طاهر هذال** | | | | |
| **أسم المشرف** | **أ.د.سعد العنزي** | | | | |
| **الأيميل** | | | | | |
| **الدرجة العلمية** | **مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** | |
| | **√ ماجستير** | | **دكتوراه** | | |
| **عنوان البحث** | **التفكير الأستراتيجي وأثره في تطوير المقدرات الجوهرية لتحسين أداء مصرف الرشيد** | | | | |
| **السنة** | **٢٠٠٩** | | | | |
| **اللغة** | **العربية** | | | | |
| **الخلاصة** | **أستندت الدراسة الحالية على ثلاثة متغيرات تتفاعل فيما بينها لتشكل الاطار الفكري و فلسفة لها و هي:( التفكير الستراتيجي، المقدرة الجوهرية وأداء المصارف).فانطلقت الدراسة من مشكلة عبّر عنها بعدد من التساؤلات ، أستهدف من الإجابة عنها استجلاء الفلسفة النظرية والمرامي الفكرية لهذه المتغيرات كونها من الظواهر الحرجة في البيئة العربية عامة والبيئة العراقية خاصة ، ومن ثم تشخيص** | | | | |

| | |
|---|---|
| | تأثيرها . وتضمن مجتمع الدراسة مصرف الرشيد وبعض فروعه بجانبي الرصافة والكرخ ، ودرست عينة من المدراء تراوحت (١٠٠) مشاهدة من الذين بدرجة مدير (فرع، قسم، شعبة وحدة) ، مضافا" اليهم بدرجة معاون المدير العام في المركز . ولكون الدراسة نهجت منهج البحث العلمي القائم على التحليل ، فهي دراسة تشخيصية استطلاعية ، وان أهميتها تكمن في إنها خرجت بتأصيل فكري فلسفي لطبيعة متغيرات الدراسة مستندة الى واقع التطبيق للتفكير الستراتيجي والمقدرة الجوهرية ، وتأثيرهما في تحسين أداء مصرف الرشيد . وتوصلت الدراسة الى وجود ثاثير للتفكير الستراتيجي والمقدرات الجوهرية في الأداء . كما توصلت الدراسة الى تفضيل القيادة الستراتيجية على رؤية المدراء بتأثيرها في تحقيق الاداء ، وأستنتجت الدراسة الى إن التغيير الإيجابي الحاصل في رؤية المدراء الذي يحدث في المصارف المبحوثة قد يعكس في إحداث تغيير حاسم في المقدرات الجوهرية ، وأن كفاءة رأس المال البشري قد أحدثت تغييراً في تحقيق الأداء أكثر من متغير التفكير النظمي. وأما أبرز التوصيات فهي ضرورة اهتمام مصرف الرشيد بامتلاك القدر الكافي من الفكر الستراتيجي لخلق التجانس المطلوب بين ما تمتلكه من موارد سواء أكانت بشرية أم تنظيمية، وبين قدرتها بهدف امتلاك مقدرة جوهرية ترتبط بتحقيق أسبقية تنافسية على الآخرين ، وتحقيق أداء فعّال للأمد البعيد من خلال المشاركة بالمعرفة مع المصارف الأخرى ، والاهتمام بالبحث والتطوير باعتباره المسار الذي يساعد على توليد معرفة جديدة لأجل خلق التجانس المطلوب. |